

في العمق

إغلاق منشآت النفط في ليبيا
لمواجهة فساد الوفاق ومرتزة الأتراك

قرار يعيد ضبط خارطة التأثير بتسليط الضوء على دور القبائل



خطوة تعيد خلط الأوراق

وأوضح اللواء أحمد المسماري، الناطق باسم القيادة العامة للقوات المسلحة، أن الشعب الليبي هو من أغلق موانئ النفط، ولم يكن أمام الجيش إلا احترام موقف الليبيين وحماية تحركهم الذي تبنته مجالس القبائل الليبية والمجالس المدنية.

مأزق الوفاق

كما بين يوسف العقوري أن إغلاق الحقول والمنشآت النفطية هو امتداد لحراك شعبي يطالب بالعدالة في توزيع عائدات النفط بين مناطق ليبيا والاهتمام بالمناطق المنتجة للنفط والغاز.

واستند السراج بالخارج داعيا القوى الأجنبية إلى الضغط على الجيش الليبي لإنهاء "حصار الحقول النفطية"، وقال في تصريحات صحافية إنه يرفض ربط إعادة فتح الموانئ بإعادة توزيع إيرادات النفط على الليبيين.

ولفت نائب رئيس مجلس الدولة الاستشاري محمد معزب، إلى أن طلب السراج من مؤتمر برلين الأحد الماضي إيجاد "قوة حماية دولية"، يأتي على خلفية إغلاق الحقول النفطية، وأن هذه القوة التي تحدث عنها تكون مهمتها حماية آبار النفط والحقول، لافتا إلى أن السراج سيقوم مؤتمر برلين بالتصريح لدعوة المجتمع الدولي للتدخل ومنع إغلاق النفط الذي يعد المصدر الأساسي للدخل القومي الليبي.

لا شك أن هذا التحرك وضع حكومة الوفاق أمام مسألتين: الأولى، إيجاد آلية تعيد توزيع عائدات النفط على مناطق ليبيا، وهو ما نفتحه مصادر ليبية أكدت أنه بالصناعة النفطية، عكس الحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب، التي تعتبر الغطاء السياسي للجيش الوطني، وتبسط نفوذها على الأغلبية الساحقة من مساحة البلاد، باستثناء بعض مدن الساحل الغربي كمصراتة وزليتن والزواية وزوارة وأحياء من طرابلس.

أمام هذا المأزق، لم تجد حكومة الوفاق والمؤسسة الوطنية للنفط غير اتهام القيادة العامة للقوات المسلحة بالوقوف وراء الحراك الشعبي، من أجل الحصول على مكاسب سياسية، وهو ما نفتحه مصادر ليبية أكدت أنه تبين لها أن العالم لا يأبه بمواقفها الاحتجاجية ضد سلطات طرابلس والتدخل التركي وجلب المرتزة وتبديد الثروة، ولم ينتبه إلى مسيرات الليبيين الحاشدة.

وأضافت المصادر أن العالم فتح عينيه على الوضع الليبي فقط عندما تعلق الأمر بالنفط.

للنفط في ليبيا، سينخفض إنتاج النفط إلى 72 ألف برميل يوميا خلال أيام قليلة إذا استمر إغلاق منشآت نفطية، وقال المتحدث إن إنتاج ليبيا كان أكثر من 1.2 مليون برميل يوميا قبل أن تغلق الموانئ والحقول نفطية.

وأعرب يوسف العقوري، رئيس لجنة متابعة أداء المؤسسة الوطنية للنفط بمجلس النواب، عن قلقه من تأثير التراجع في إنتاج النفط على الاقتصاد الليبي، ومن الأضرار التي قد تلحق بحقول النفط نتيجة ذلك الإغلاق، محملا حكومة الوفاق والمجتمع الدولي مسؤولية ذلك.

وأوضح أنه سبق لهم وأن طالبوا بعثة الأمم المتحدة في العديد من المناسبات بإدراج هذا الأمر ضمن أولوية الملفات التي يجب العمل عليها دون جدوى.

إغلاق المنشآت النفطية

جاء ليلفت نظر العالم إلى

أن حكومة فائز السراج

ليس لها تأثير، وهي غير

قادرة على الإيفاء بأي

التزامات تبرم معها

ويرى المراقبون أن إغلاق الحقول والمنشآت النفطية جاء ليلفت نظر العالم إلى أن حكومة السراج المعترف بها دوليا ليس لها تأثير على أكثر من 90 بالمئة من مساحة البلاد، وهي غير قادرة على الإيفاء بأي التزامات تبرم معها، بما في ذلك العقود المتعلقة بالصناعة النفطية، عكس الحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب، التي تعتبر الغطاء السياسي للجيش الوطني، وتبسط نفوذها على الأغلبية الساحقة من مساحة البلاد، باستثناء بعض مدن الساحل الغربي كمصراتة وزليتن والزواية وزوارة وأحياء من طرابلس.

وأضافت المصادر أن العالم فتح عينيه على الوضع الليبي فقط عندما تعلق الأمر بالنفط.

في وقت تتعدد فيه المبادرات الدولية وأخرها مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية والمنعقد مباشرة بعد التماهي التركي في البلد بتوقيع اتفاقية استعمارية جيدة مع حكومة الوفاق أو إرسال أنقرة لمرتزة إلى العاصمة طرابلس، أعلنت قبائل وازنة في ليبيا عن وجودها بقوة فإرضاء نفسها كطرف مؤثر في خارطة الموازين عبر إغلاق حقول وموانئ النفط بدعم شعبي هدفه الرئيس مواجهة فساد حكومة الوفاق وكذلك ردة مرتزة الأتراك.

الجيش الوطني الذي يخوض حربه ضد الإرهاب ولتطهير المن من الميليشيات، وأكدت أنها ترفض اتفاقية السراج مع تركيا، مطالبة المجتمع الدولي بإلغاء الاعتراف بحكومة الوفاق. وسرعان ما وجدت تلك الخطوة تجاوبا من «حراك فزان» الذي أعلن غلق حقل الشراة، وهو أكبر حقول النفط في ليبيا بإنتاج يومي يبلغ نحو 300 ألف برميل، وحقل الغيل الذي ينتج نحو 70 ألف برميل يوميا.

وفي غرب البلاد، قال مجلس مشايخ ترهونة «لا يمكن أن نسمح بأن تصبح بلادنا مرتعا للمرتزة ونحن قادرون على منع ذلك».

ودعا المجلس كافة القبائل الليبية إلى أن تتلمح بالقبائل العريقة في الشرق، وأن تقف معها صفا واحدا لحماية مقدرات البلاد مما وصفوه بـ«عبث حكومة الميليشيات».

كما أعلن الحراك المدني بمدينة الزنتان تأييده للحراك الشعبي المدني والاجتماعي لإيقاف ضخ وتصدير النفط والغاز. وأعرب في بيان له عن غضبه من ممارسات المجلس الرئاسي وعبث حكومته التي وصفها بغير الدستورية بمقدرات وشروات ليبيا النفطية. وأدان التمويل الذي تتلقاه الميليشيات المسلحة بالسلاح والأذخيرة والمال من دخل ليبيا القومي والوحيد (النفط).

ودعا الحراك القوات المسلحة بحماية الجماهير الغاضبة التي قال إنها صاحبة القرار ومصدر التشريع والسيادة، مؤكدا على التحرك العاجل من كافة شرائح الشعب الليبي المدنية والاجتماعية لإغلاق وإيقاف مصادر ضخ وتصدير النفط.

وأوقفت إدارات شركة سرت للنفط والهروج للعمليات النفطية والواحة للنفط والزيتينة للنفط والخليج العربي للنفط، وهي شركات تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، إنتاج وتصدير النفط. وإلى جانب حقل الغيل والشراة في منطقة الجنوب الغربي، تم إغلاق موانئ الحريقة والبريقة والزيتينة والسدرية وراس لانوف، في شرق البلاد، وقطع أنابيب النفط من حقل الحمادة إلى مصفاة الزاوية الواقعة في غرب طرابلس. ووفق متحدث باسم المؤسسة الوطنية

سياسة روسيا في ليبيا
بين اجتماع موسكو
ومؤتمر برلين

في المقابل يرى الخبراء أن سياسة موسكو بالنسبة لليبيا تأخذ مسالك مختلفة. فعلى الرغم من أن مقاربة موسكو الأولى تمثلت في فتح علاقات مع حفتر في استعادة للعلاقات التي كانت بين جيش الاتحاد السوفييتي والجيش الليبي في عهد القذافي، وفي الأجهار باحتمال دعمه عسكريا من خلال زيارات قامت بها قطع بحرية روسية إلى شواطئ ليبيا، إلا أن الرئيس بوتن عاد وعدل تلك السياسة لجعلها أكثر توازنا من خلال فتح علاقة مع طرابلس ودعم مؤتمر الصخيرات واستقبال رئيس حكومة الوفاق فائز السراج.

ويصف دبلوماسيون أوروبيون موقف بوتن من الشأن الليبي بأنه براغماتي يميل إلى الانتهازية ويهدف إلى الفوز في أي صفقة سياسية مقبلة، وأنه يوزع رهاناته على حفتر والسراج على نحو لا يرقى إلى مستوى الاستقطابات الدولية والإقليمية المتعلقة بليبيا.

ويرى هؤلاء أنه إذا صق أن موقف واشنطن يلتقي مع موقف مصر والإمارات وفرنسا في رفض إضعاف حفتر، فإن خطه بوتن قد انكشفت، وأن خلفاه في المنطقة باتوا حذرين من مرابي السياسة الروسية، خصوصا وأن الورشة الروسية استندت على تعاون وتنسيق مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويخلص الدبلوماسيون إلى أن دولا عربية وأوروبية وحتى الولايات المتحدة لا تريد ولادة حالة سورية في ليبيا تنتج لموسكو وأنقرة تقاطعا في المصالح على الرغم مما يصدر عن بوتن من إدانة لإرسال تركيا مرتزة إلى ليبيا وما يصدر عن أردوغان من إدانة لتواجد مرتزة روس في هذا البلد.

بيد أن مصادر دبلوماسية روسية تسعى للتسويق لنجاح حقيقته روسيا داخل مؤتمر برلين الذي انعقد الأحد الماضي.

وتقول هذه المصادر إن الضغط الروسي هو الذي دفع المؤتمرين إلى تبني الخيار السياسي كحل للأزمة الليبية، وأن موسكو هي التي دفعت باتجاه دعوة السراج وحفتر إلى برلين فيما كانت خطة المؤتمر تقصيهما عن الحضور.

وتضيف المصادر أنه صحيح أن الشخصيتين لم تكونا حاضرتين داخل قاعة المؤتمر، لكن تواصل المؤتمرين معهما كان ضروريا ومحفزا لتصويب قرارات وتصحيح أفكار بشأن الحل الأمثل في ليبيا.

غير أنه وبغض النظر عما تعلنه موسكو من إنجازات وحفتر إلى برلين، يجمع المراقبون على أن بوتن نجح في وضع بلاده في قلب الحدث الليبي ونجح في جعل روسيا رقما صعبا داخل أي تسوية سياسية، سئلها تسويات اقتصادية، تتعلق بمآلات الصراع في ليبيا، ويضيف هؤلاء أن بوتن الذي يعمل على شراكة مع الأميركيين في الميدان السوري، نجح في جسر أوروبا نحو شراكة تحذف من حشر العلاقة بين الطرفين داخل

أزمة أوكرانيا وضم روسيا لشبه جزيرة القرم.



موسكو - تسعى الدبلوماسية الروسية إلى الترويج لدور بات أساسيا لروسيا للتوصل إلى حل متعلق بالأزمة في ليبيا، وهي بذلك تحاول ترميم ما اعتبره المراقبون فشلا حدث قبل ذلك في العاصمة الروسية في 13 يناير الجاري حين رفض المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي التوقيع على اتفاق الهدنة في ليبيا فيما وقع الاتفاق رئيس حكومة الوفاق فائز السراج.

ولم تخف منابر روسية انزعاج الرئيس الروسي فلاديمير بوتن شخصيا من موقف حفتر ومغادرته روسيا على عجل في 14 يناير، فيما أشارت أنباء روسية إلى أن حفتر عاد لاحقا وأرسل رسالة لشكر لبوتن واعداد بزيارة موسكو بعد انتهاء أعمال مؤتمر برلين، وهو ما اعتبره المراقبون محاولة روسية لترميم الصورة التي واكبت مداوات الهدنة في موسكو.

وتقول مصادر روسية دبلوماسية مراقبة إلى روسيا، التي نسجت علاقات ممتازة مع حفتر خلال السنوات الأخيرة، قد فوجئت بموقف الأخير الذي شكل صفة صامدة غير متوقعة لجهود بوتن وزير خارجيته سيرجي لافروف، مع العلم أن كثيرا من المراقبين رجحوا أن يكون موقف حفتر منسقا مسبقا مع القيادة الروسية لمارب لاحقة.

غير أن المؤشرات السريعة بعد ذلك أظهرت أن موقف حفتر يعبر عن مزاج إقليمي دولي لم يستغ ميل موسكو إلى الضغط على قائد الجيش الليبي الوطني للقبول بالتوقيع على وثيقة تطالبه بانسحاب قواته إلى خطوط ما قبل 4 أبريل الماضي متخليًا بشكل مجاني عن المنجزات التي حققها عسكريا منذ الإعلان عن حملة تحرير طرابلس.

مواقف الرئيس الروسي

بشأن الأزمة الليبية

براغماتية تميل إلى

الانتهازية وتهدف إلى الفوز

في أي صفقة سياسية

مقبلة

ونقلت وسائل الإعلام المصرية غضبا من الموقف الروسي، بما أفصح عن مزاج القاهرة، وكشف عن تباين واضح بين مصر وروسيا، على الرغم من التنسيق العالي بين البلدين، في الأزمة الليبية. وتعترف مصادر روسية أن موسكو، ومن خلال موقف حفتر والإعلام المصري، اضطرت لتعديل مواقفها والتموضع وفق قواعد تأخذ بعين الاعتبار رؤى شركائها الاستراتيجيين في المنطقة.

غير أن اللافت أن بعض المصادر التركية برأت من جهتها مصر والإمارات وفرنسا من أي ضغوط مورست على حفتر للانسحاب من وثيقة الهدنة التي صاغتها روسيا، موجبة الاتهام في هذا الصدد إلى الولايات المتحدة. ورغم عدم توفر معطيات تؤكد ذلك، إلا أن مراقبين في موسكو لم يستبعدوا الأمر، خصوصا أن لحفتر، وبسبب إقامته الطويلة في الولايات المتحدة قبل سقوط نظام معمر القذافي، علاقات وثيقة مع واشنطن. ويضيف هؤلاء أن روسيا تأخذ هذا الأمر بالحسبان وأن أدها لاحقا في مؤتمر برلين أظهر سلوكا أكثر حصافة وتوازنا.

ويرى خبراء في شؤون السياسة الخارجية الروسية أن بوتن الذي حظي بضوء أخضر أميركي إبان عهد الرئيس السابق باراك أوباما قبل الشروع بالتدخل العسكري في سوريا، ما زال يعمل في هذا البلد وفق تلك "الوكالة" التي صادق عليها المجتمع الغربي بأكمله. ويضيف هؤلاء أن الرئيس الروسي يدرك أن مستقبل سياساته السورية مرتبط بإيجاد تسوية مع واشنطن، وأنه دون ذلك لن يستطع إقناع دول الاتحاد الأوروبي ودول عربية أساسية في تغطية العملية السياسية في سوريا والإفراج عن الأسرى اللازمة من أجل إعادة الإعمار في هذا البلد.